من احدهما والفرق بين الموضعين بان الجسم بهذه الحيثية له وجود سابق على وجود
البياض ومقابله فيمكن اتصافه في الخارج بشيء منهما بخلاف المهية بالقياس الى الوجود فانها
في الخارج عين الوجود فلا اتصاف لها بالوجود بحسبه اذ اتصافها به في ظرف ما يقتضي
لا اقل المغايرة بينهما وان لم يقتض الفرعية وكذا في العقل للخلط بينهما فيه كما في الخارج لا
في نحو ملاحظة عقلية مشتملة على مراعاة جانبي الخلط والتعرية فيصفها العقل به على الوجه
الذي مر ذكره وقد علمت انا في متسع عن ذلك الكلام فانه لا يلزم من كون الوجود في
الاعيان قيامه بالمهية او عروضه لها او هما شيء واحد في نفس الامر بلا اعتبار بينهما
فان المهية متحدة مع الوجود الخارجي في الخارج ومع الوجود الذهني في الذهن لكن
العقل حيث يعقل المهية مع عدم الالتفات الى شيء من انحاء الوجود يحكم بالمغايرة بينهما
بحسب العقل بمعنى ان المفهوم من احدهما غير المفهوم من الاخر كما يحكم بالمغايرة بين الجنس
والفصل في البسائط مع اتحادهما في الواقع جعلا ووجودا وقريب مما ذكرنا بعض الوجوه
ما ذهب اليه بعض اهل التدقيق من انه لا يجوز عروض الوجود المصدري او مفهوم
الوجود للمهية في نفس الامر لان عروض شيء لاخر وثبوته له فرع لوجود المعروض فيكون
للمهية وجود قبل وجودها وليس مفهوم الوجود متحد مع المهيات والمتحدان يمتنع عروض
احدهما للاخر حيث الاتحاد ولا عروض للوجود بالمعنى المصدري لها بحسب الاعتبار الذهني
ايضا لان العقل وان وجد المهية خالية عنه اذا اخذها بذاتها بلا ضميمة لكنه لا يجدها
بعد هذه المرتبة موصوفة به لانه يجدها مع موجودة ولا يلزم من ذلك قيام الوجود

بها فان صدق المشتق لا يلزم قيام مبدأ الاشتقاق واما الوجود بمعنى الموجود فهو
لعرض للمهية بحسب الاعتبار الذهني حيث يجد العقل المهية اذا اخذت بذاتها بلا ضميمة
عارية عنه ويجدها في المرتبة الثانية عارضا لها ولهذا يحكم بانه عرض لها ولا يجوز عروضه
لها في نفس الامر امر واحد لا تغاير بينهما فيه اذ من ضرورة ان السواد والموجود في نفس الامر
واحد واما وجودا فلا يتصور هناك نسبة بينهما بالعروض وغيره واما في الاعتبار
الذهني فهما شيئان لان العقل قد يفصل هذا الشيء الواحد الى مهية متصف بها وموجود
متاخر فيتصور بينهما النسبة بهذا الاعتبار انتهى ملخص ما ذكره ولا يخفى على المتفطن
ان بين كلامه وبين ما حققناه نحوا من الموافقة وان كان بينهما نحوا من المخالفة ايضا
فان الوجود عنده اما امر مصدري واما مفهوم محمول عام بديهي وكلاهما اعتباريان
وعندنا امر حقيقي عيني بذاته وجود وموجود بلا اعتبار امر اخر واما اتحاد الوجود
مع المهية فهو مما فيه جهة الموافقة ثم ان في كلامه وجوها من النظر اورد عليه بعضها
منها معاصره العلامة الدواني ويرد على المورد ايضا اشياء كثيرة لو اشتغلنا بها لكان
خروجا عن طور هذا الكتاب ومنها ما في حكمة الاشراق والتلويحات من انه
ليس في الوجود ما عين مهيته الوجود فانا بعد ان نتصور مفهومه قد نشك في انه
هل له الوجود ام لا فيكون له وجود زائد وكذا الكلام في وجوده فيتسلسل الى غير نهاية
وهذا محال ولا يحصل الا ان الموجود المقول على الموجودات اعتباري عقلي وجوابه
بما اسلفناه من ان حقيقة الوجود وكنهه لا يحصل في الذهن وما حصل منها فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)